



رئاسة مجلس الوزراء المصري  
4h

بيان صادر عن وزارة المالية:  
وزير المالية.. في حوار مفتوح مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة:  
ثقفوا في بلدكم.. سنتجاوز معاً التحديات العالمية والمحلية الراهنة مثلما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل... See more



بيان صادر عن وزارة المالية:

وزير المالية.. في حوار مفتوح مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر  
بالقاهرة :

ثقوا في بلدكم.. سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة مثلما تجاوزنا  
أزمات كثيرة من قبل

الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد في البنية التحتية عقب عام  
٢٠١١

لم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادي والاعتماد على  
قدرتنا لحل مشاكلنا المستعصية

تحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير «مش ببلاش.. ده بتمويلات  
بتريليونات الجنيهات»

أصبح لدينا بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية  
نتعامل مع التأثيرات الخارجية بمنهجية متوازنة.. لاستعادة الاستقرار  
الاقتصادي والحد من التضخم

نراهن على دور أكبر للقطاع الخاص.. ليصبح قاطرة التنمية في مصر  
ماضون في تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية.. لجذب المزيد من  
الاستثمارات الخاصة

نستهدف خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية.. وتخفيف حدة  
الصدمات العالمية

ملتزمون بتحقيق الانضباط المالي.. للحفاظ على المسار الاقتصادي الآمن  
للدولة

حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس ١,٣٪ بدلاً من عجز أولى استمر لأكثر من  
٢٠ عامًا ونستهدف ٢,٥٪ العام المقبل

عجز الموازنة تراجع من ١٢,٥٪ إلى ٦,١٪ في ٦ سنوات ونتوقع ارتفاعه  
إلى ٦,٤٪ هذا العام نتيجة لما يشهده الاقتصاد العالمي والمصري من ظروف  
استثنائية

معدل الدين انخفض من ١٠٢,٨٪ في ٢٠١٦ إلى ٨٠,٧٪ في ٢٠٢٢ لكنه  
سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية  
رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة :

كل التقدير لوزير المالية أجاب على استفسارات الشباب بلغة مبسطة

نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع :

حريصون على تنمية الوعي لدى الطلاب حتى لا نتركهم فريسة سهلة  
للسائعات

«القالا» يهدى «معيط» درع جامعة بدر تقديرًا لجهوده في إدارة المالية العامة  
للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية

أجرى الدكتور محمد معيط وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإتربي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية التى تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب بأوروبا، وأجاب عما يدور فى أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع الاقتصادى فى مصر، قائلًا: «مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادى، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالى، للحفاظ على المسار الاقتصادى الآمن للدولة.. ثقوا فى بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة.»

أضاف الوزير، أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد فى البنية التحتية عقب عام ٢٠١١، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادى، والاعتماد على قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحًا أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادى وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»،

كما نفذنا برنامجًا وطنيًا شاملاً للإصلاح الاقتصادي، انعكس في تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

أشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال ٦ سنوات من ١٢,٥٪ إلى ٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمي والمصري من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، في أعقاب جائحة كورونا، تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في العام المالي الحالي إلى ٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية .

أوضح الوزير، أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من ١٠٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٦ إلى ٨٧,٢٪ في يونيو ٢٠٢٢ لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي إلا أننا نستهدف وضعه في

مسار نزولى على المدى المتوسط، لافتًا إلى أننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي فى العام المالى الماضى بدلاً من عجز أولى استمر لأكثر من ٢٠ عامًا، ونستهدف ٢,٥٪ من الناتج المحلى فى موازنة العام المالى المقبل؛ بما يسهم فى خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية .

أكد الوزير، أننا نراهن على تعظيم دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى من خلال المضى فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، فى إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية فى مصر.

أعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ لتبليته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التى تدور فى أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافى لهذا العام.

أوضح، أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة فى مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

قال الدكتور عمرو الإتربي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعي الوطني لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التي تستهدف النيل من مصر، وعرقلة مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيرًا إلى أن وزير المالية استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

أهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شئون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.





## وزير المالية: الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد بالبنية التحتية بعد 2011

17-5-2023 | 11:05



أجرى الدكتور محمد معيط وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإتربي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية التي تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب

2023/5/17

المكتب الإعلامي بيان حوار الوزير مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة



بأوروبا، وأجاب عما يدور فى أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع الاقتصادى فى مصر، قائلاً: «مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادى، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالى، للحفاظ على المسار الاقتصادى الآمن للدولة.. ثقوا فى بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة.»

أضاف الوزير، أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد فى البنية التحتية عقب عام ٢٠١١، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادى، والاعتماد على قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحًا أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادى وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجًا وطنيًا شاملًا للإصلاح الاقتصادى، انعكس فى تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادى قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

أشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال ٦ سنوات من ١٢,٥٪ إلى ٦,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمى والمصرى من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، فى أعقاب جائحة

كورونا، تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في العام المالي الحالي إلى ٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية .

أوضح الوزير، أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من ١٠٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٦ إلى ٨٧,٢٪ في يونيو ٢٠٢٢ لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي إلا أننا نستهدف وضعه في مسار نزولي على المدى المتوسط، لافتًا إلى أننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الماضي بدلاً من عجز أولى استمر لأكثر من ٢٠ عامًا، ونستهدف ٢,٥٪ من الناتج المحلي في موازنة العام المالي المقبل؛ بما يسهم في خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية .

أكد الوزير، أننا نؤمن على تعظيم دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى من خلال المضى فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، فى إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية فى مصر.

أعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ لتبليته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التى تدور فى أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافى لهذا العام.

أوضح، أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة فى مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

قال الدكتور عمرو الإترى نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعى الوطنى لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التى تستهدف النيل من مصر، وعرقلة مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيراً إلى أن وزير المالية

استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

أهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شئون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.

## وزير المالية: ثقوا في بلدكم.. سنتجاوز معًا التحديات العالمية



قال الدكتور محمد معيط، وزير المالية، إن مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادي، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالي، للحفاظ على المسار الاقتصادي الآمن للدولة، مضيفًا: "ثقوا في بلدكم؛

وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية  
الراهنة."

جاء ذلك خلال حوار مفتوح لوزير المالية، مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة  
بدر بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور  
عمرو الإتربي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة  
المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية التي  
تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب بأوروبا،  
وأجاب عما يدور في أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع  
الاقتصادي في مصر.

أضاف الوزير، أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد في البنية  
التحتية عقب عام ٢٠١١، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح  
الاقتصادي، والاعتماد علي قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحًا أن  
الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادي وتحويل  
نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة  
على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات  
الجنيهات»، كما نفذنا برنامجًا وطنيًا شاملاً للإصلاح الاقتصادي، انعكس في  
تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.



أشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال ٦ سنوات من ١٢,٥٪ إلى ٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمي والمصري من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، في أعقاب جائحة كورونا، تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في العام المالي الحالي إلى ٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية.

أوضح الوزير، أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من ١٠٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٦ إلى ٨٧,٢٪ في يونيو ٢٠٢٢ لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي إلا أننا نستهدف وضعه في مسار نزولي على المدى المتوسط، لافتًا إلى أننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الماضي بدلاً

من عجز أولى استمر لأكثر من ٢٠ عامًا، ونستهدف ٢,٥٪ من الناتج المحلي في موازنة العام المالي المقبل؛ بما يسهم في خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية.

أكد الوزير، أننا نراهن على تعظيم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال المضي في تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، في إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية في مصر.

أعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ لتلبيته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التي تدور في أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافي لهذا العام.

أوضح، أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة في مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

قال الدكتور عمرو الإترابي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعي الوطني لدى الطلاب

والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التي تستهدف النيل من مصر، وعرقلة مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيرًا إلى أن وزير المالية استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

أهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شئون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.

وزير المالية: نتعامل مع التأثيرات الخارجية بمنهجية متوازنة لاستعادة الاستقرار الاقتصادي والحد من التضخم

11:27 ص - الأربعاء، 17 مايو 2023



قال وزير المالية الدكتور محمد معيط إن مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادي، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالي، للحفاظ على المسار الاقتصادي الآمن للدولة.

جاء ذلك خلال الحوار المفتوح الذي أجراه الوزير مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور رئيس مجلس الأمناء الدكتور حسن القلا، ونائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشؤون البيئة وخدمة المجتمع الدكتور عمرو الإتربي، حول أداء الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية التي تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب بأوروبا، وأجاب عما يدور في أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع الاقتصادي في مصر.

وأضاف معيط "ثقوا في بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة"، موضحاً أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد في البنية التحتية عقب عام 2011، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادي، والاعتماد على قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية.

وأشار إلى أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادي وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجًا وطنيًا شاملاً للإصلاح الاقتصادي، انعكس في تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

ولفت الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال 6 سنوات من 5ر12% إلى 1ر6% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمي والمصري من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، في أعقاب جائحة كورونا، يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في العام المالي الحالي لـ 4ر6% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعباً ومكلفاً، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازناً لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية.

وأوضح أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من 8ر102% من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو 2016 إلى 2ر87% في يونيو 2022، لكنه سيتأثر مؤقتاً بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي، إلا أننا نستهدف وضعه في مسار نزولي على المدى المتوسط.



وقال إننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة 3ر1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي الماضي بدلاً من عجز أولي استمر لأكثر من 20 عامًا، ونستهدف 5ر2% من الناتج المحلي في موازنة العام المالي المقبل؛ بما يسهم في خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية .

وأكد الوزير أننا نراهن على تعظيم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال المضي في تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، في إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية في مصر.

من جانبه، أعرب القلا، عن تقديره لوزير المالية؛ لتلبيته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التي تدور في أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافي لهذا العام.

وأوضح أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة في مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

بدوره، قال الإترابي إننا حريصون على تنمية الوعي الوطني لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التي تستهدف النيل من مصر، وعرقلة مسيرتها التنموية غير المسبوقة، وأضاف أن وزير المالية استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

وأهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شؤون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.

وزير المالية لأساتذة وطلاب جامعة بدر: ثقوا في بلدكم.. سنتجاوز معًا التحديات العالمية



أجرى الدكتور محمد معيط وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإتربي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية التى تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب بأوروبا، وأجاب عما يدور فى أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع

الاقتصادى فى مصر، قائلاً: «مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادى، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالى، للحفاظ على المسار الاقتصادى الآمن للدولة.. ثقوا فى بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معاً التحديات العالمية والمحلية الراهنة.»

أضاف الوزير، أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد فى البنية التحتية عقب عام ٢٠١١، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادى، والاعتماد على قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحاً أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادى وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجاً وطنياً شاملاً للإصلاح الاقتصادى، انعكس فى تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادى قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

أشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال ٦ سنوات من ١٢,٥٪ إلى ٦,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمى والمصرى من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، فى أعقاب جائحة كورونا، تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة فى العام المالى الحالى إلى ٦,٤٪ من

الناتج المحلي الإجمالي هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية.

وأوضح الوزير، أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من ١٠٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٦ إلى ٨٧,٢٪ في يونيو ٢٠٢٢ لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي إلا أننا نستهدف وضعه في مسار نزولي على المدى المتوسط، لافتًا إلى أننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الماضي بدلاً من عجز أولى استمر لأكثر من ٢٠ عامًا، ونستهدف ٢,٥٪ من الناتج المحلي في موازنة العام المالي المقبل؛ بما يسهم في خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية.

وأكد الوزير، أننا نراهن على تعظيم دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى من خلال المضى فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، فى إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية فى مصر.

وأعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ لتلبيته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التى تدور فى أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافى لهذا العام.

وأوضح، أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة فى مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

وقال الدكتور عمرو الإترى نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعى الوطنى لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التى تستهدف النيل من مصر، وعرقلة مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيراً إلى أن وزير المالية



استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

وأهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شئون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.

## د. معيط: نراهن على دور أكبر للقطاع الخاص.. ليصبح قاطرة التنمية في مصر

بواسطة مصطفى بدوي — 17 مايو 2023



أجرى الدكتور محمد معيط وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإترابي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات

العالمية التي تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب بأوروبا، وأجاب عما يدور في أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع الاقتصادي في مصر، قائلاً: «مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادي، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالي، للحفاظ على المسار الاقتصادي الآمن للدولة.. ثقوا في بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة.»

أضاف الوزير، أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد في البنية التحتية عقب عام ٢٠١١، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادي، والاعتماد علي قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحًا أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادي وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجًا وطنيًا شاملاً للإصلاح الاقتصادي، انعكس في تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

أشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال ٦ سنوات من ١٢,٥٪ إلى ٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمي والمصري

من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، فى أعقاب جائحة كورونا، تؤدى إلى زيادة عجز الموازنة فى العام المالى الحالى إلى ٦,٤ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذى تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية.

أوضح الوزير، أن معدل الدين للناتج المحلى انخفض من ١٠٢,٨ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى يونيه ٢٠١٦ إلى ٨٧,٢ ٪ فى يونيه ٢٠٢٢ لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالى الحالى إلا أننا نستهدف وضعه فى مسار نزولى على المدى المتوسط، لافتًا إلى أننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة ١,٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى العام المالى الماضى بدلاً من عجز أولى استمر لأكثر من ٢٠ عامًا، ونستهدف ٢,٥ ٪ من الناتج المحلى

فى موازنة العام المالى المقبل؛ بما يسهم فى خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية.

أكد الوزير، أننا نراهن على تعظيم دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى من خلال المضى فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، فى إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية فى مصر.

أعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ لتلبيته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التى تدور فى أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافى لهذا العام. أوضح، أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة فى مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات. قال الدكتور عمرو الإترى نائبا رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعى الوطنى لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التى تستهدف النيل من مصر، وعرقلة مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيراً إلى أن وزير المالية

استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

أهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شئون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.



## وزير المالية: نتعامل مع التأثيرات الخارجية بمنهجية متوازنة

أخبار مصر - الأربعاء، 17 مايو 2023 11:23 ص



قال وزير المالية الدكتور محمد معيط إن مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادي، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالي، للحفاظ على المسار الاقتصادي الآمن للدولة.

جاء ذلك خلال الحوار المفتوح الذي أجراه الوزير مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور رئيس مجلس الأمناء الدكتور حسن القلا، ونائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع الدكتور عمرو الإتربي، حول أداء الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية التي تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب بأوروبا، وأجاب عما يدور في أذهانهم من تساؤلات؛ بما يشكل حقيقة الوضع الاقتصادي في مصر.

وأضاف معيط "ثقوا في بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معا التحديات العالمية والمحلية الراهنة"، موضحا أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد في البنية التحتية عقب عام 2011، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادي، والاعتماد على قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية.

وأشار إلى أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادي وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات، كما نفذنا برنامجا وطنيا شاملا للإصلاح الاقتصادي، انعكس في تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

ولفت الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال 6 سنوات من 12.5% إلى 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمي والمصري من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، في أعقاب جائحة كورونا، يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في العام المالي الحالي لـ 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبا ومكلفا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية.

وأوضح أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من 102.8% من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو 2016 إلى 87.2% في يونيو 2022، لكنه سيتأثر مؤقتا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي، إلا أننا نستهدف وضعه في مسار نزولي على المدى المتوسط. وقال إننا حققنا فائضا أوليا للعام الخامس بنسبة 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي الماضي بدلا من عجز

أولي استمر لأكثر من 20 عاماً، ونستهدف 2.5 % من الناتج المحلي في موازنة العام المالي المقبل؛ بما يسهم في خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية.

وأكد الوزير أننا نراهن على تعظيم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال المضي في تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، في إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية في مصر. من جانبه، أعرب القلا، عن تقديره لوزير المالية؛ لتلبيته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التي تدور في أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافي لهذا العام.

ونستهدف 2.5٪ العام المقبل..

**وزير المالية: حققنا فائضاً أولياً للعام الخامس 1.3٪ بدلاً من عجز أولى استمر لأكثر من 20 عاماً**

الأربعاء، 17 مايو 2023 11:12 ص



أجرى الدكتور محمد معيط وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإتربي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية التى تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب بأوروبا، وأجاب عما يدور فى أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع

الاقتصادى فى مصر، قائلاً: «مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادى، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالى، للحفاظ على المسار الاقتصادى الآمن للدولة.. ثقوا فى بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معاً التحديات العالمية والمحلية الراهنة.»

أضاف الوزير، أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد فى البنية التحتية عقب عام ٢٠١١، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادى، والاعتماد على قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحاً أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادى وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجاً وطنياً شاملاً للإصلاح الاقتصادى، انعكس فى تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادى قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

أشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال ٦ سنوات من ١٢,٥٪ إلى ٦,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمى والمصرى من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، فى أعقاب جائحة كورونا، تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة فى العام المالى الحالى إلى ٦,٤٪ من

الناتج المحلي الإجمالي هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية.

أوضح الوزير، أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من ١٠٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٦ إلى ٨٧,٢٪ في يونيو ٢٠٢٢ لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي إلا أننا نستهدف وضعه في مسار نزولي على المدى المتوسط، لافتًا إلى أننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الماضي بدلاً من عجز أولى استمر لأكثر من ٢٠ عامًا، ونستهدف ٢,٥٪ من الناتج المحلي في موازنة العام المالي المقبل؛ بما يسهم في خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية.



أكد الوزير، أننا نراهن على تعظيم دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى من خلال المضى فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، فى إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية فى مصر.

أعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ لتبليته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التى تدور فى أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافى لهذا العام.

أوضح، أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة فى مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

قال الدكتور عمرو الإترى نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعى الوطنى لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التى تستهدف النيل من مصر، وعرقلة مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيراً إلى أن وزير المالية



استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

أهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شئون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.

## وزير المالية: ثقوا في بلدكم.. سنتجاوز معا التحديات العالمية والمحلية الراهنة

طباعة

f Facebook

Twitter



قال وزير المالية الدكتور محمد معيط إن مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادي، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالي، للحفاظ على المسار الاقتصادي الآمن للدولة.

جاء ذلك خلال الحوار المفتوح الذي أجراه الوزير مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور رئيس مجلس الأمناء الدكتور حسن القلا، ونائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع الدكتور عمرو الإتربي، حول أداء الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية التي تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب بأوروبا، وأجاب عما يدور في أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع الاقتصادي في مصر.

وأضاف معيط "ثقوا في بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة"، موضحاً أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد في البنية التحتية عقب عام 2011، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادي، والاعتماد على قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية.

وأشار إلى أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادي وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجاً وطنياً شاملاً للإصلاح الاقتصادي، انعكس في تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

ولفت الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال 6 سنوات من 5ر12% إلى 1ر6% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمي والمصري من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، في أعقاب جائحة كورونا، يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في العام المالي الحالي لـ 4ر6% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعباً ومكلفاً، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازناً لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية.

وأوضح أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من 8ر102% من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو 2016 إلى 2ر87% في يونيو 2022، لكنه سيتأثر مؤقتاً بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي، إلا أننا نستهدف وضعه في مسار نزولي على المدى المتوسط.

وقال إننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة 3ر1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي الماضي بدلاً من عجز أولي استمر لأكثر من 20 عامًا، ونستهدف 5ر2% من الناتج المحلي في موازنة العام المالي المقبل؛ بما يسهم في خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية.

وأكد الوزير أننا نراهن على تعظيم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال المضي في تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، في إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية في مصر.

من جانبه، أعرب القلا، عن تقديره لوزير المالية؛ لتلبيته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التي تدور في أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافي لهذا العام.

وأوضح أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة في مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

بدوره، قال الإترابي إننا حريصون على تنمية الوعي الوطني لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التي تستهدف النيل من مصر، وعرقلة مسيرتها التنموية غير المسبوقة، وأضاف أن وزير المالية استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

وأهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شئون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.

## وزير المالية لطلاب جامعة بدر: «ثقوا في بلدكم.. سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة»

«معيط»: تحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير «مش ببلاش.. ده بتمويلات بتريليونات

الجنهات»

الأربعاء 17-05-2023 11:51 | كتب: محسن عبد الرازق |



أجرى الدكتور محمد معيط، وزير المالية، الأربعاء، حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة، بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإترابي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشؤون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصري قبل وبعد

الأزمات العالمية التي تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب بأوروبا، وأجاب عما يدور في أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع الاقتصادي في مصر، قائلاً: «مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادي، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالي، للحفاظ على المسار الاقتصادي الآمن للدولة.. ثقوا في بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معاً التحديات العالمية والمحلية الراهنة».

وأضاف الوزير أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد في البنية التحتية عقب عام ٢٠١١، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادي، والاعتماد على قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحاً أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادي وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجاً وطنياً شاملاً للإصلاح الاقتصادي، انعكس في تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

وأشار الوزير إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال ٦ سنوات من ١٢,٥٪ إلى ٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمي والمصري



من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، في أعقاب جائحة كورونا، تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في العام المالي الحالي إلى ٤،٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة، حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية.

وأوضح الوزير أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من ١٠٢،٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٦ إلى ٨٧،٢٪ في يونيو ٢٠٢٢ لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي إلا أننا نستهدف وضعه في مسار نزولي على المدى المتوسط، لافتًا إلى أننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة ١،٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الماضي بدلًا من عجز أولى استمر لأكثر من ٢٠ عامًا، ونستهدف ٢،٥٪ من الناتج المحلي

في موازنة العام المالي المقبل؛ بما يسهم في خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية.

وأكد الوزير أننا نراهن على تعظيم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال المضي في تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، في إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية في مصر.

وأعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ لتبليته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التي تدور في أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافي لهذا العام.

وأوضح، أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة في مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

وقال الدكتور عمرو الإترابي، نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشؤون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعي الوطني لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التي تستهدف النيل من

مصر، وعرقلة مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيرًا إلى أن وزير المالية استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

وأهدى الدكتور حسن القلا درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شؤون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.

## وزير المالية في حوار مفتوح مع أساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة: ثقوا في بلدكم

11:55 ص | الأربعاء 17 مايو 2023

كتب: منة العشماوي



أجرى الدكتور محمد معيط وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع أساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإتربي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية التي تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب بأوروبا،

وأجاب عما يدور في أذهانهم من تساؤلات، بما يُشكّل حقيقة الوضع الاقتصادي في مصر.

ووفقا لبيان صحفي، قال الوزير: «مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة، لاستعادة الاستقرار الاقتصادي، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالي، للحفاظ على المسار الاقتصادي الآمن للدولة، ثقوا في بلدكم، وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة.»

وأضاف الوزير، أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد في البنية التحتية عقب عام 2011، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادي، والاعتماد على قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحًا أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادي وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية: «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجًا وطنيًا شاملاً للإصلاح الاقتصادي، انعكس في تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

**عجز الموازنة تراجع خلال 6 سنوات**

وأشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال 6 سنوات من 12.5% إلى 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمي والمصري من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، في أعقاب جائحة كورونا، تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في العام المالي الحالي إلى 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات، بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية.

### انخفاض معدل الدين

أوضح الوزير، أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من 102.8% من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو 2016 إلى 87.2% في يونيو 2022 لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي إلا أننا نستهدف وضعه في مسار هبوطي على المدى المتوسط، لافتًا إلى أننا حققنا فائضًا أوليًا للعام

الخامس بنسبة 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الماضي بدلاً من عجز أولي استمر لأكثر من 20 عامًا، ونستهدف 2.5% من الناتج المحلي في موازنة العام المالي المقبل، بما يسهم في خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية.

وأكد الوزير، أننا نراهن على تعظيم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال المضي في تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، في إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية في مصر.

وأعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ لتلبيته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التي تدور في أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافي لهذا العام.

وأوضح، أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة في مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

واضاف الدكتور عمرو الإتربي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعي الوطني لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التي تستهدف النيل من مصر، وعرقله مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيرًا إلى أن وزير المالية استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

وأهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شئون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.



فى حوار مفتوح مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة..

## وزير المالية: ثقوا فى بلدكم سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية

الأربعاء 17/مايو/2023 - 11:03 ص

عبدالقادر إسماعيل



أجرى الدكتور محمد معيط، وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإترى، نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات

العالمية التي تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب بأوروبا، وأجاب عما يدور في أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع الاقتصادي في مصر، قائلاً: «مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادي، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالي، للحفاظ على المسار الاقتصادي الآمن للدولة.. ثقوا في بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة.»

وأضاف الوزير أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد في البنية التحتية عقب عام ٢٠١١، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادي، والاعتماد على قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحًا أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادي وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجًا وطنيًا شاملاً للإصلاح الاقتصادي، انعكس في تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

وأشار الوزير إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال ٦ سنوات من ١٢,٥٪ إلى ٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمي

والمصري من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، فى أعقاب جائحة كورونا، تؤدى إلى زيادة عجز الموازنة فى العام المالى الحالى إلى ٦,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة، حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية فى خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادى، الأمر الذى تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية .

وأوضح الوزير أن معدل الدين للناتج المحلى انخفض من ١٠٢,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى يونيو ٢٠١٦ إلى ٨٧,٢٪ فى يونيو ٢٠٢٢، لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالى الحالى إلا أننا نستهدف وضعه فى مسار نزولى على المدى المتوسط، لافتًا إلى أننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة ١,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى العام المالى الماضى بدلًا من عجز أولى استمر لأكثر من ٢٠ عامًا، ونستهدف ٢,٥٪ من الناتج المحلى

فى موازنة العام المالى المقبل؛ بما يسهم فى خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية .

وأكد الوزير المراهنة على تعظيم دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى من خلال المضى فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، فى إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية فى مصر.

من جهته، أعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط، وزير المالية؛ لتلبيته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التى تدور فى أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافى لهذا العام.

وأوضح أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة فى مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

وقال الدكتور عمرو الإترى، نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعى الوطنى لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التى تستهدف النيل من

مصر، وعرقلة مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيرًا إلى أن وزير المالية استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

وأهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط، وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شئون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.

وزير المالية: نراهن على تعظيم دور القطاع الخاص من خلال برنامج  
الطروحات

الأربعاء 17/مايو/2023 - 11:44 ص



وزير المالية

أجرى الدكتور محمد معيط، وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإتربي، نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية التي تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب

بأوروبا، وأجاب عما يدور فى أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع الاقتصادى فى مصر، قائلاً: «مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادى، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالى، للحفاظ على المسار الاقتصادى الآمن للدولة.. ثقوا فى بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة.»

وأضاف الوزير أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد فى البنية التحتية عقب عام ٢٠١١، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادى، والاعتماد على قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحًا أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادى وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجًا وطنيًا شاملًا للإصلاح الاقتصادى، انعكس فى تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادى قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

وأشار الوزير إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال ٦ سنوات من ١٢,٥٪ إلى ٦,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى، إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمى والمصرى من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، فى أعقاب



جائحة كورونا، تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في العام المالي الحالي إلى ٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة، حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية في خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية .

وأوضح الوزير أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من ١٠٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٦ إلى ٨٧,٢٪ في يونيو ٢٠٢٢، لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي إلا أننا نستهدف وضعه في مسار نزولي على المدى المتوسط، لافتًا إلى أننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الماضي بدلًا من عجز أولى استمر لأكثر من ٢٠ عامًا، ونستهدف ٢,٥٪ من الناتج المحلي في موازنة العام المالي المقبل؛ بما يسهم في خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية .



وأكد الوزير المراهنة على تعظيم دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى من خلال المضى فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، فى إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية فى مصر.

من جهته، أعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط، وزير المالية؛ لتبليته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التى تدور فى أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافى لهذا العام.

وأوضح أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة فى مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

وقال الدكتور عمرو الإترى، نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعى الوطنى لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التى تستهدف النيل من مصر، وعرقلة مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيراً إلى أن وزير المالية

استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

وأهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط، وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شئون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.

## وزير المالية: ثقوا في بلدكم وستجاوز معًا التحديات مثلما فعلناها في الماضي

الأربعاء 17/مايو/2023 - 10:56 ص



الدكتور محمد معيط وزير المالية

أجرى الدكتور محمد معيط وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإترابي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية التي تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب

بأوروبا، وأجاب عما يدور في أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع الاقتصادي في مصر.

وقال معيط: «مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادي، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالي، للحفاظ على المسار الاقتصادي الآمن للدولة.. ثقوا في بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة.»

وأضاف الوزير، أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد في البنية التحتية عقب عام ٢٠١١، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادي، والاعتماد علي قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحًا أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادي وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجًا وطنيًا شاملاً للإصلاح الاقتصادي، انعكس في تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

وأشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال ٦ سنوات من ١٢,٥٪ إلى ٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمي والمصري

من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، فى أعقاب جائحة كورونا، تؤدى إلى زيادة عجز الموازنة فى العام المالى الحالى إلى ٦,٤ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادى، الأمر الذى تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية .

وأوضح الوزير، أن معدل الدين للناتج المحلى انخفض من ١٠٢,٨ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى يونيه ٢٠١٦ إلى ٨٧,٢ ٪ فى يونيه ٢٠٢٢ لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالى الحالى إلا أننا نستهدف وضعه فى مسار نزولى على المدى المتوسط.

وقال الوزير: حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة ١,٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى العام المالى الماضى بدلًا من عجز أولى استمر لأكثر من ٢٠ عامًا، ونستهدف ٢,٥ ٪ من الناتج المحلى فى موازنة العام المالى المقبل؛ بما

يسهم فى خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية .

وأضاف الوزير: نُراهن على تعظيم دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادي من خلال المضي فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، فى إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية فى مصر.

وأعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ لتبليته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التى تدور فى أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافي لهذا العام.

وأوضح، أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة فى مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

وقال الدكتور عمرو الإترى نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعي الوطني لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التى تستهدف النيل من

مصر، وعرقلة مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيرًا إلى أن وزير المالية استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

أهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شئون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.

## ثقوا في بلدكم.. وزير المالية: الدولة حولت نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير بتريليونات الجنيهات

نانجي السيد - محمد عقل الأربعاء 17/مايو/2023 - 11:48 ص



أجرى الدكتور محمد معيط وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإتربي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية التي تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب



بأوروبا، وأجاب عما يدور فى أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع الاقتصادى فى مصر.

وقال معيط: «مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادى، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالى، للحفاظ على المسار الاقتصادى الآمن للدولة.. ثقوا فى بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة.»

وأضاف الوزير، أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد فى البنية التحتية عقب عام ٢٠١١، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادى، والاعتماد على قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحًا أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادى وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجًا وطنيًا شاملًا للإصلاح الاقتصادى، انعكس فى تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادى قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

وأشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال ٦ سنوات من ١٢,٥٪ إلى ٦,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمى والمصرى

من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، فى أعقاب جائحة كورونا، تؤدى إلى زيادة عجز الموازنة فى العام المالى الحالى إلى ٦,٤ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادى، الأمر الذى تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية .

وأوضح الوزير، أن معدل الدين للناتج المحلى انخفض من ١٠٢,٨ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى يونيه ٢٠١٦ إلى ٨٧,٢ ٪ فى يونيه ٢٠٢٢ لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالى الحالى إلا أننا نستهدف وضعه فى مسار نزولى على المدى المتوسط.

وقال الوزير: حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة ١,٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى العام المالى الماضى بدلًا من عجز أولى استمر لأكثر من ٢٠ عامًا، ونستهدف ٢,٥ ٪ من الناتج المحلى فى موازنة العام المالى المقبل؛ بما

يسهم فى خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية .

وأضاف الوزير: نُراهن على تعظيم دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادي من خلال المضي فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، فى إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية فى مصر.

وأعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ لتبليته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التى تدور فى أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافي لهذا العام.

وأوضح، أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة فى مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

وقال الدكتور عمرو الإترى نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعي الوطني لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التى تستهدف النيل من

مصر، وعرقلة مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيرًا إلى أن وزير المالية استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

أهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شئون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.



رئيس مجلس الوزراء  
عادل حمودة  
رئيس مجلس الإدارة  
نصف سامان  
رئيس التحرير التنفيذي  
مصطفى كيت



## عاجل.. وزير المالية: تحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير "مش ببلاش"

الأربعاء 17/مايو/2023 - 10:57 ص [الاقتصاد](#)



قال الدكتور محمد معيط وزير المالية الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادي وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن (مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات)، كما نفذنا برنامجًا وطنيًا شاملاً للإصلاح الاقتصادي، انعكس في تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة، خلال حوار مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر

2023/5/17

المكتب الإعلامي بيان حوار الوزير مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة

بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإتربي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية التى تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب بأوروبا، وأجاب عما يدور فى أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع الاقتصادى فى مصر، قائلاً: “مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادى، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالى، للحفاظ على المسار الاقتصادى الآمن للدولة.. ثقوا فى بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معاً التحديات العالمية والمحلية الراهنة.”

أضاف الوزير، أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد فى البنية التحتية عقب عام ٢٠١١، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادى، والاعتماد على قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحاً أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادى وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»،

كما نفذنا برنامجًا وطنيًا شاملاً للإصلاح الاقتصادي، انعكس في تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

أشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال ٦ سنوات من ١٢،٥٪ إلى ٦،١٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمي والمصري من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، في أعقاب جائحة كورونا، تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في العام المالي الحالي إلى ٦،٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية .

أوضح الوزير، أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من ١٠٢،٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٦ إلى ٨٧،٢٪ في يونيو ٢٠٢٢ لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي إلا أننا نستهدف وضعه في

مسار نزولى على المدى المتوسط، لافتًا إلى أننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة ٣،١٪ من الناتج المحلي الإجمالي فى العام المالى الماضى بدلاً من عجز أولى استمر لأكثر من ٢٠ عامًا، ونستهدف ٢،٥٪ من الناتج المحلى فى موازنة العام المالى المقبل؛ بما يسهم فى خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية .

أكد الوزير، أننا نراهن على تعظيم دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى من خلال المضى فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، فى إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية فى مصر.

أعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ لتبليته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التى تدور فى أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافى لهذا العام.

أوضح، أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة فى مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.



قال الدكتور عمرو الإتربي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعي الوطني لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التي تستهدف النيل من مصر، وعرقله مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيرًا إلى أن وزير المالية استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

أهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شئون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.

## معيط يتحدث عن "حقيقة الوضع الاقتصادي": ثقوا في بلدكم.. سنتجاوز التحديات

12:21 م | الأربعاء 17 مايو 2023



أجرى الدكتور محمد معيط وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة، حول أداء الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية التي تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب بأوروبا، وأجاب عما يدور في أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع الاقتصادي في مصر، بحسب بيان من وزارة المالية اليوم الأربعاء.

وقال الوزير خلال الحوار المفتوح: "مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادي، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالي، للحفاظ على المسار الاقتصادي الآمن للدولة.. ثقوا في بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة".

وأشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال ٦ سنوات من ١٢,٥% إلى ٦,١% من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمي والمصري من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، في أعقاب جائحة كورونا، تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في العام المالي الحالي إلى ٦,٤% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام.

وأوضح أن زيادة العجز المتوقعة تأتي نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا.

وأكد الوزير تراجع الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية.

وأوضح الوزير، أن معدل الدين للنتاج المحلي انخفض من ١٠٢,٨% من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٦ إلى ٨٧,٢% في يونيو ٢٠٢٢ لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة.

وتابع متحدثًا عن معدل الدين للنتاج المحلي: "نتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي إلا أننا نستهدف وضعه في مسار نزولي على المدى المتوسط".

وأشار إلى تحقيق فائض أولي للعام الخامس بنسبة ١,٣% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الماضي بدلاً من عجز أولي استمر لأكثر من ٢٠ عامًا، وتستهدف الحكومة فائضًا أوليًا ٢,٥% من الناتج المحلي في موازنة العام المالي المقبل؛ بما يسهم في خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية.

## معيط: تحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات



أجرى الدكتور محمد معيط وزير ، حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإتربي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية التي تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب

بأوروبا، وأجاب عما يدور فى أذهانهم من تساؤلات، بما يُشكّل حقيقة الوضع الاقتصادى فى مصر .

وقال وزير المالية إن مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة، لاستعادة الاستقرار الاقتصادى، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالى، للحفاظ على المسار الاقتصادى الآمن للدولة.. ثقوا فى بلدكم، وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة .

**تحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير مش ببلاش.. ده بتمويلات بتريليونات الجنيهات**

وأضاف الوزير أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد فى البنية التحتية عقب عام 2011، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادى، والاعتماد على قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحًا أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادى وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات، كما نفذنا برنامجًا وطنيًا شاملًا للإصلاح الاقتصادى، انعكس فى تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادى قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

وأشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال 6 سنوات من 12.5% إلى 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمي والمصري من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، في أعقاب جائحة كورونا، تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في العام المالي الحالي إلى 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة، حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية .

وأوضح الوزير أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من 102.8% من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو 2016 إلى 87.2% في يونيو 2022، لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي إلا أننا نستهدف وضعه في مسار نزولي على المدى المتوسط، لافتًا إلى أننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الماضي

بدلاً من عجز أولي استمر لأكثر من 20 عامًا، ونستهدف 2.5% من الناتج المحلي في موازنة العام المالي المقبل؛ بما يسهم في خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية .

وأكد الوزير، أننا نراهن على تعظيم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال المضي في تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، في إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية في مصر.

وأعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ لتلبيته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية، ورده على جميع الاستفسارات التي تدور في أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافي لهذا العام.

وأوضح أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة في مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

وقال الدكتور عمرو الإترابي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعي الوطني لدى الطلاب



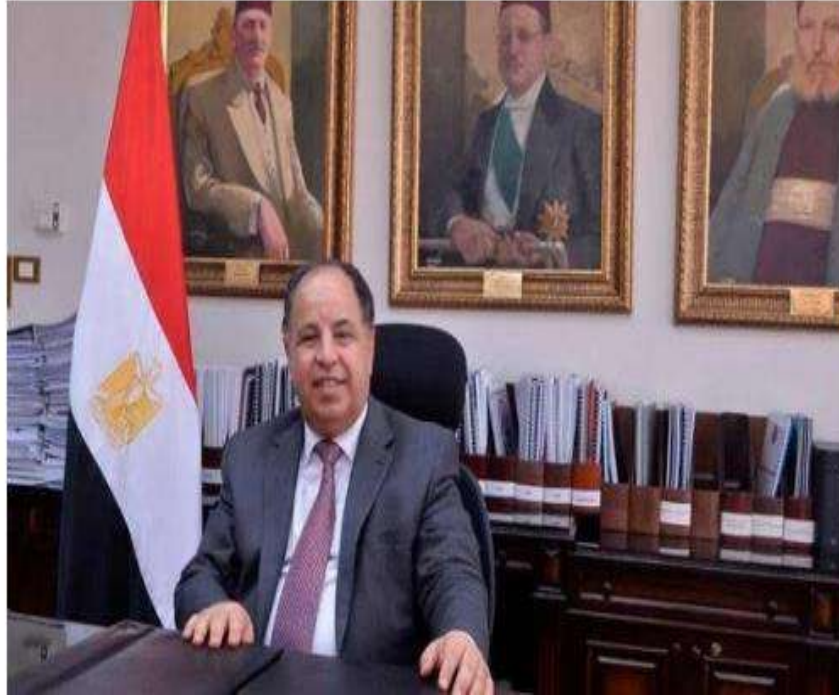
والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التي تستهدف النيل من مصر، وعرقلة مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيرًا إلى أن وزير المالية استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

أهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شئون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.

## وزير المالية: ثقوا في بلدكم.. سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة



الأربعاء 17/مايو/2023 - 11:40 ص



أجرى الدكتور محمد معيط وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإتربي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية التي تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب بأوروبا، وأجاب عما يدور في أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع

الاقتصادى فى مصر، قائلاً: «مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادى، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالى، للحفاظ على المسار الاقتصادى الآمن للدولة.. ثقوا فى بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معاً التحديات العالمية والمحلية الراهنة.»

أضاف الوزير، أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد فى البنية التحتية عقب عام ٢٠١١، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادى، والاعتماد على قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحاً أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادى وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجاً وطنياً شاملاً للإصلاح الاقتصادى، انعكس فى تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادى قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

أشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال ٦ سنوات من ١٢,٥٪ إلى ٦,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمى والمصرى من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، فى أعقاب جائحة كورونا، تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة فى العام المالى الحالى إلى ٦,٤٪ من

الناتج المحلي الإجمالي هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية .

أوضح الوزير، أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من ١٠٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٦ إلى ٨٧,٢٪ في يونيو ٢٠٢٢ لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي إلا أننا نستهدف وضعه في مسار نزولي على المدى المتوسط، لافتًا إلى أننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الماضي بدلاً من عجز أولى استمر لأكثر من ٢٠ عامًا، ونستهدف ٢,٥٪ من الناتج المحلي في موازنة العام المالي المقبل؛ بما يسهم في خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية .

أكد الوزير، أننا نؤمن على تعظيم دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى من خلال المضى فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، فى إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية فى مصر.

أعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ لتبليته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التى تدور فى أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافى لهذا العام.

أوضح، أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة فى مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

قال الدكتور عمرو الإترى نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعى الوطنى لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التى تستهدف النيل من مصر، وعرقلة مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيراً إلى أن وزير المالية

استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

أهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شئون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.

وزير المالية: ثقوا في بلدكم سنتجاوز معا التحديات العالمية  
والمحلية الراهنة

17 مايو، 2023 | بتوقيت 4:26 م



أجرى الدكتور محمد معيط وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإتربي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية التي تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب

بأوروبا، وأجاب عما يدور فى أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع الاقتصادى فى مصر، قائلاً: «مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادى، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالى، للحفاظ على المسار الاقتصادى الآمن للدولة.. ثقوا فى بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة.»

أضاف الوزير، أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد فى البنية التحتية عقب عام ٢٠١١، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادى، والاعتماد على قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحًا أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادى وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجًا وطنيًا شاملاً للإصلاح الاقتصادى، انعكس فى تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادى قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

أشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال ٦ سنوات من ١٢,٥٪ إلى ٦,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمى والمصرى من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، فى أعقاب جائحة



كورونا، تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في العام المالي الحالي إلى ٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية.

أوضح الوزير، أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من ١٠٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٦ إلى ٨٧,٢٪ في يونيو ٢٠٢٢ لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي إلا أننا نستهدف وضعه في مسار نزولي على المدى المتوسط، لافتًا إلى أننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الماضي بدلاً من عجز أولى استمر لأكثر من ٢٠ عامًا، ونستهدف ٢,٥٪ من الناتج المحلي في موازنة العام المالي المقبل؛ بما يسهم في خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية.

أكد الوزير، أننا نؤمن على تعظيم دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى من خلال المضى فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، فى إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية فى مصر.

أعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ لتبليته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التى تدور فى أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافى لهذا العام.

أوضح، أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة فى مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

قال الدكتور عمرو الإترى نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعى الوطنى لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التى تستهدف النيل من مصر، وعرقلة مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيراً إلى أن وزير المالية

استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

أهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شئون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.

## وزير المالية: ماضون في تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة

الأربعاء 17 مايو 2023



أجرى الدكتور محمد معيط وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإترابي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات

العالمية التي تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب بأوروبا، وأجاب عما يدور في أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع الاقتصادي في مصر، قائلاً: «مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادي، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالي، للحفاظ على المسار الاقتصادي الآمن للدولة.. ثقوا في بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة.»

أضاف الوزير، أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد في البنية التحتية عقب عام ٢٠١١، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادي، والاعتماد علي قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحًا أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادي وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجًا وطنيًا شاملاً للإصلاح الاقتصادي، انعكس في تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

أشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال ٦ سنوات من ١٢,٥٪ إلى ٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمي والمصري

من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، فى أعقاب جائحة كورونا، تؤدى إلى زيادة عجز الموازنة فى العام المالى الحالى إلى ٦,٤ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادى، الأمر الذى تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية.

أوضح الوزير، أن معدل الدين للناتج المحلى انخفض من ١٠٢,٨ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى يونيه ٢٠١٦ إلى ٨٧,٢ ٪ فى يونيه ٢٠٢٢ لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالى الحالى إلا أننا نستهدف وضعه فى مسار نزولى على المدى المتوسط، لافتًا إلى أننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة ١,٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى العام المالى الماضى بدلاً من عجز أولى استمر لأكثر من ٢٠ عامًا، ونستهدف ٢,٥ ٪ من الناتج المحلى

فى موازنة العام المالى المقبل؛ بما يسهم فى خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية.

أكد الوزير، أننا نراهن على تعظيم دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى من خلال المضى فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، فى إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية فى مصر.

أعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ لتلبيته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التى تدور فى أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافى لهذا العام.

أوضح، أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة فى مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

قال الدكتور عمرو الإترى نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعى الوطنى لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التى تستهدف النيل من

مصر، وعرقلة مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيرًا إلى أن وزير المالية استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

أهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شئون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.



## وزير المالية: ماضون في تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة

تستهدف توسيع شبكة الحماية الاجتماعية لتخفيف حدة الصدمات العالمية

اقتصاد

كتب حابي - نشر في 17 مايو, 2023 - 11:36 ص



أجرى الدكتور محمد معيط وزير المالية حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإترابي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات

العالمية التي تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب بأوروبا.

وأجاب وزير المالية عما يدور من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع الاقتصادي في مصر، قائلاً: «مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادي، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالي، للحفاظ على المسار الاقتصادي الآمن للدولة.. ثقوا في بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة.»

أصبح لدينا بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية أضاف معيط أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد في البنية التحتية عقب عام 2011، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادي، والاعتماد علي قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحًا أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادي وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجًا وطنيًا شاملاً للإصلاح الاقتصادي، انعكس في تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

أشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال 6 سنوات من 12.5% إلى 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمي والمصري من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، في أعقاب جائحة كورونا، تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في العام المالي الحالي إلى 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزنة العامة للدولة.

**نتعامل مع التأثيرات الخارجية بمنهجية متوازنة لاستعادة الاستقرار الاقتصادي والحد من التضخم**

ولفت أن أسعار السلع والخدمات ارتفعت بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية.

وأوضح معيط، أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من 102.8% من الناتج المحلي الإجمالي في يونيه 2016 إلى 87.2% في يونيه 2022 لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر

الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي، إلا أننا نستهدف وضعه في مسار نزولي على المدى المتوسط.

**نراهن على دور أكبر للقطاع الخاص.. ليصبح قاطرة التنمية في مصر**

أضاف أننا حققنا فائضاً أولياً للعام الخامس بنسبة 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الماضي بدلاً من عجز أولى استمر لأكثر من 20 عاماً، ونستهدف 2.5% من الناتج المحلي في موازنة العام المالي المقبل؛ بما يسهم في خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية.

**ملتزمون بتحقيق الانضباط المالي للحفاظ على المسار الاقتصادي الآمن للدولة**

وأكد وزير المالية أننا نراهن على تعظيم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال المضي في تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، في إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية في مصر.

وأعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية لتبليته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصري قبل

وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التي تدور في أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافي لهذا العام.

وأوضح، أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة في مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

وقال الدكتور عمرو الإترابي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعي الوطني لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التي تستهدف النيل من مصر، وعرقله مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيرًا إلى أن وزير المالية استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

وأهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شؤون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.

## «وزير المالية»: الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد في البنية التحتية عقب عام ٢٠١١

الأربعاء 17/مايو/2023 - 11:17 ص

ادهم عبد الفتاح



وزير المالية دكتور محمد معيط

اجري الدكتور محمد معيط وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإترابي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا

وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية التى تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب بأوروبا، وأجاب عما يدور فى أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع الاقتصادى فى مصر، قائلاً: «مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادى، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالى، للحفاظ على المسار الاقتصادى الآمن للدولة.. ثقوا فى بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة».

أضاف الوزير، أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد فى البنية التحتية عقب عام ٢٠١١، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادى، والاعتماد على قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحةً أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادى وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجًا وطنيًا شاملاً للإصلاح الاقتصادى، انعكس فى تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادى قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.



أشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال ٦ سنوات من ١٢,٥٪ إلى ٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمي والمصري من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، في أعقاب جائحة كورونا، تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في العام المالي الحالي إلى ٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية. أوضح الوزير، أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من ١٠٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٦ إلى ٨٧,٢٪ في يونيو ٢٠٢٢ لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي إلا أننا نستهدف وضعه في مسار نزولي على المدى المتوسط، لافتًا إلى أننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الماضي بدلاً من عجز أولى استمر لأكثر من ٢٠ عامًا، ونستهدف ٢,٥٪ من الناتج المحلي



فى موازنة العام المالى المقبل؛ بما يسهم فى خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية. أكد الوزير، أننا نراهن على تعظيم دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى من خلال المضى فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، فى إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية فى مصر.

أعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ لتلبيته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التى تدور فى أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافى لهذا العام.

أوضح، أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة فى مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

قال الدكتور عمرو الإترى نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعى الوطنى لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التى تستهدف النيل

من مصر، وعرقلت مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيرًا إلى أن وزير المالية استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

أهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شئون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.

## ننشر تفاصيل حوار وزير المالية مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة



أجرى الدكتور محمد معيط وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإترابي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات

العالمية التي تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب بأوروبا، وأجاب عما يدور في أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع الاقتصادي في مصر، قائلاً: «مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادي، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالي، للحفاظ على المسار الاقتصادي الآمن للدولة.. ثقوا في بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة.»

أضاف الوزير، أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد في البنية التحتية عقب عام ٢٠١١، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادي، والاعتماد على قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحًا أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادي وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجًا وطنيًا شاملاً للإصلاح الاقتصادي، انعكس في تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة. أشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال ٦ سنوات من ١٢,٥٪ إلى ٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمي والمصري

من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، فى أعقاب جائحة كورونا، تؤدى إلى زيادة عجز الموازنة فى العام المالى الحالى إلى ٦,٤ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذى تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية. أوضح الوزير، أن معدل الدين للناتج المحلى انخفض من ١٠٢,٨ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى يونيه ٢٠١٦ إلى ٨٧,٢ ٪ فى يونيه ٢٠٢٢ لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالى الحالى إلا أننا نستهدف وضعه فى مسار نزولى على المدى المتوسط، لافتًا إلى أننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة ١,٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى العام المالى الماضى بدلاً من عجز أولى استمر لأكثر من ٢٠ عامًا، ونستهدف ٢,٥ ٪ من الناتج المحلى فى موازنة العام المالى المقبل؛ بما يسهم فى خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية. أكد الوزير، أننا نراهن على

تعظيم دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى من خلال المضى فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، فى إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية فى مصر.

أعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ لتلبيته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التى تدور فى أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافى لهذا العام. أوضح، أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة فى مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

قال الدكتور عمرو الإترى نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعى الوطنى لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التى تستهدف النيل من مصر، وعرقلة مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيراً إلى أن وزير المالية استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادى لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

أهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط وزير  
المالية؛ تقديرًا لجهوده فى إدارة شئون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية  
من التحديات العالمية.

# الهصدر

## وزير المالية: نراهن على دور أكبر للقطاع الخاص ليصبح قاطرة التنمية فى مصر

الأربعاء 17 مايو 2023 - 10:57 ص



أجرى الدكتور محمد معيط وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإترى نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية التى تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب



بأوروبا، وأجاب عما يدور فى أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع الاقتصادى فى مصر، قائلاً: «مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادى، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالى، للحفاظ على المسار الاقتصادى الآمن للدولة.. ثقوا فى بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة.»

أضاف الوزير، أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد فى البنية التحتية عقب عام 2011، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادى، والاعتماد على قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحًا أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادى وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجًا وطنيًا شاملاً للإصلاح الاقتصادى، انعكس فى تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادى قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

أشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال 6 سنوات من 12.5% إلى 6.1% من الناتج المحلى الإجمالى إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمى والمصرى من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، فى أعقاب

جائحة كورونا، تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في العام المالي الحالي إلى 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية .

وأوضح الوزير أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من 102.8% من الناتج المحلي الإجمالي في يونيه 2016 إلى 87.2% في يونيه 2022 لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي إلا أننا نستهدف وضعه في مسار نزولي على المدى المتوسط، لافتًا إلى أننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الماضي بدلاً من عجز أولى استمر لأكثر من 20 عامًا، ونستهدف 2.5% من الناتج المحلي في موازنة العام المالي المقبل؛ بما يسهم في خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية .

أكد الوزير، أننا نؤمن على تعظيم دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى من خلال المضى فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، فى إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية فى مصر.

وأعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ لتبليته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التى تدور فى أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافى لهذا العام.

وأوضح، أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة فى مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

وقال الدكتور عمرو الإترى نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعى الوطنى لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التى تستهدف النيل من مصر، وعرقلة مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيراً إلى أن وزير المالية

استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

وأهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شئون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.

وزير المالية: نقوا في بلدكم.. سنتجاوز معا التحديات مثلما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل



أجرى د. محمد معيط، وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإتربي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية التي تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب بأوروبا،

وأجاب عما يدور فى أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع الاقتصادى فى مصر، قائلاً: «مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادى، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالى، للحفاظ على المسار الاقتصادى الآمن للدولة.. ثقوا فى بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة».

أضاف الوزير، أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد فى البنية التحتية عقب عام ٢٠١١، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادى، والاعتماد على قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحًا أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادى وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجًا وطنيًا شاملًا للإصلاح الاقتصادى، انعكس فى تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادى قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

أشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال ٦ سنوات من ١٢,٥٪ إلى ٦,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمى والمصرى من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، فى أعقاب جائحة

كورونا، تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في العام المالي الحالي إلى ٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية.

أوضح الوزير، أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من ١٠٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٦ إلى ٨٧,٢٪ في يونيو ٢٠٢٢ لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي إلا أننا نستهدف وضعه في مسار نزولي على المدى المتوسط، لافتًا إلى أننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الماضي بدلاً من عجز أولى استمر لأكثر من ٢٠ عامًا، ونستهدف ٢,٥٪ من الناتج المحلي في موازنة العام المالي المقبل؛ بما يسهم في خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية.

أكد الوزير، أننا نؤمن على تعظيم دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى من خلال المضى فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، فى إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية فى مصر. أعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ لتبنيته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التى تدور فى أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافى لهذا العام. أوضح، أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة فى مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

قال الدكتور عمرو الإترى نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعى الوطنى لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التى تستهدف النيل من مصر، وعرقلة مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيراً إلى أن وزير المالية استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادى لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية. أهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة



للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده فى إدارة شئون المالية العامة  
للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.

## وزير المالية: ثقوا في بلدكم ستجاوز معا التحديات العالمية والمحلية

كريم ربيع نشر الأربعاء 17/مايو/2023 - 11:06 ص



أجرى الدكتور محمد معيط وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإتربي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية التى تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب بأوروبا، وأجاب عما يدور فى أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع

الاقتصادى فى مصر، قائلاً: «مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادى، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالى، للحفاظ على المسار الاقتصادى الآمن للدولة.. ثقوا فى بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معاً التحديات العالمية والمحلية الراهنة.»

أضاف الوزير، أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد فى البنية التحتية عقب عام ٢٠١١، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادى، والاعتماد على قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحاً أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادى وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجاً وطنياً شاملاً للإصلاح الاقتصادى، انعكس فى تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادى قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

أشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال ٦ سنوات من ١٢,٥٪ إلى ٦,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمى والمصرى من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، فى أعقاب جائحة كورونا، تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة فى العام المالى الحالى إلى ٦,٤٪ من

الناتج المحلي الإجمالي هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية.

أوضح الوزير، أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من ١٠٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٦ إلى ٨٧,٢٪ في يونيو ٢٠٢٢ لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي إلا أننا نستهدف وضعه في مسار نزولي على المدى المتوسط، لافتًا إلى أننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الماضي بدلاً من عجز أولى استمر لأكثر من ٢٠ عامًا، ونستهدف ٢,٥٪ من الناتج المحلي في موازنة العام المالي المقبل؛ بما يسهم في خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية.

أكد الوزير، أننا نراهن على تعظيم دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى من خلال المضى فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، فى إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية فى مصر.

أعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ لتبليته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التى تدور فى أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافى لهذا العام.

أوضح، أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة فى مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

قال الدكتور عمرو الإترى نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعى الوطنى لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التى تستهدف النيل من مصر، وعرقلة مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيراً إلى أن وزير المالية

استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

أهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شئون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.

## وزير المالية المصري: ماضون في تنفيذ برنامج الطروحات لجذب مزيد من الاستثمارات



أجرى محمد معيط وزير المالية المصري، حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، وعمرو الإتربي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية التي تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب بأوروبا.

وأجاب الوزير، تساؤلاتهم بما يشكل حقيقة الوضع الاقتصادي في مصر، قائلاً: "مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة، لاستعادة الاستقرار الاقتصادي، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالي، للحفاظ على المسار الاقتصادي الآمن للدولة.. ثقوا في بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معاً التحديات العالمية والمحلية الراهنة."

وأضاف الوزير، أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد في البنية التحتية عقب عام 2011، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادي، والاعتماد علي قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحاً أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادي وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجاً وطنياً شاملاً للإصلاح الاقتصادي، انعكس في تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

وأشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال 6 سنوات من 12.5% إلى 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمي والمصري من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، في أعقاب



جائحة كورونا، تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في العام المالي الحالي إلى 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات، بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية .

وأوضح الوزير، أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من 10 % 2.8 من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو 2016 إلى 87.2% في يونيو 2022 لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي إلا أننا نستهدف وضعه في مسار نزولي على المدى المتوسط، لافتًا إلى أننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الماضي بدلاً من عجز أولى استمر لأكثر من 20 عامًا، ونستهدف 2.5% من الناتج المحلي في موازنة العام المالي المقبل؛ بما يسهم في خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية .

وأكد الوزير، أننا نؤمن على تعظيم دور القطاع الخاص فى النشاط  
الاقتصادى من خلال المضى فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب  
المزىء من الاستثمارات الخاصة، فى إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث  
يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية فى مصر.

## وزير المالية: تراجع معدل الدين إلى 80.7% لكنه سيتأثر مؤقتًا بالظروف الاقتصادية

الأربعاء 17/مايو/2023 - 10:58 ص



محمد معيط وزير المالية

أجرى الدكتور محمد معيط وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإتربي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية التي تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب

بأوروبا، وأجاب عما يدور فى أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع الاقتصادى فى مصر، قائلاً: «مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادى، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالى، للحفاظ على المسار الاقتصادى الآمن للدولة.. ثقوا فى بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة.»

أضاف الوزير، أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد فى البنية التحتية عقب عام ٢٠١١، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادى، والاعتماد على قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحًا أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادى وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجًا وطنيًا شاملًا للإصلاح الاقتصادى، انعكس فى تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادى قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

أشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال ٦ سنوات من ١٢,٥٪ إلى ٦,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمى والمصرى من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، فى أعقاب جائحة

كورونا، تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في العام المالي الحالي إلى ٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية.

أوضح الوزير، أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من ١٠٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٦ إلى ٨٧,٢٪ في يونيو ٢٠٢٢ لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي إلا أننا نستهدف وضعه في مسار نزولي على المدى المتوسط، لافتًا إلى أننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الماضي بدلاً من عجز أولى استمر لأكثر من ٢٠ عامًا، ونستهدف ٢,٥٪ من الناتج المحلي في موازنة العام المالي المقبل؛ بما يسهم في خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية.

أكد الوزير، أننا نؤمن على تعظيم دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى من خلال المضى فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، فى إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية فى مصر.

أعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ لتبليته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التى تدور فى أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافى لهذا العام.

أوضح، أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة فى مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

قال الدكتور عمرو الإترى نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعى الوطنى لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التى تستهدف النيل من مصر، وعرقلة مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيراً إلى أن وزير المالية

استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

أهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شئون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية.

## وزير المالية: "ثقوا في بلدكم.. سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة"

الأربعاء 17/مايو/2023 - 11:02 ص



أجرى الدكتور محمد معيط وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإتربي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية التي تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب بأوروبا.



وأجاب الوزير على عما يدور فى أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع الاقتصادى فى مصر، قائلاً: «مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادى، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالى، للحفاظ على المسار الاقتصادى الآمن للدولة.. ثقوا فى بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة».

وأضاف الوزير، أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد فى البنية التحتية عقب عام ٢٠١١، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادى، والاعتماد على قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحًا أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادى وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجًا وطنيًا شاملًا للإصلاح الاقتصادى، انعكس فى تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادى قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

وأشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال ٦ سنوات من ١٢,٥٪ إلى ٦,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمى والمصرى من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، فى أعقاب جائحة

كورونا، تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في العام المالي الحالي إلى ٦،٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية.

وأوضح الوزير، أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من ١٠٢،٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٦ إلى ٨٧،٢٪ في يونيو ٢٠٢٢ لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي إلا أننا نستهدف وضعه في مسار نزولي على المدى المتوسط، لافتًا إلى أننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة ١،٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الماضي بدلًا من عجز أولى استمر لأكثر من ٢٠ عامًا، ونستهدف ٢،٥٪ من الناتج المحلي في موازنة العام المالي المقبل؛ بما يسهم في خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية.

وأكد الوزير، أننا نراهن على تعظيم دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى من خلال المضى فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، فى إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية فى مصر.

وأعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ لتلبيته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التى تدور فى أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافى لهذا العام.

وأوضح، أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة فى مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

وقال الدكتور عمرو الإترى نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعى الوطنى لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التى تستهدف النيل من مصر، وعرقله مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيراً إلى أن وزير المالية

استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

وأهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شئون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية

## وزير المالية: تحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات

الاربعاء 17 مايو 2023 | 12:31 مساءً



جانب من اللقاء

أجرى الدكتور محمد معيط وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع عمداء وأساتذة وطلاب جامعة بدر بالقاهرة بحضور الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الأمناء، والدكتور عمرو الإتربي نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، حول أداء الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمات العالمية التي تشابكت فيها تداعيات جائحة كورونا والتأثيرات السلبية للحرب بأوروبا.

وأجاب الوزير على عما يدور فى أذهانهم من تساؤلات؛ بما يُشكّل حقيقة الوضع الاقتصادى فى مصر، قائلاً: «مصر تأثرت مثل مختلف دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة بالضغوط القاسية، وتتعامل الحكومة بمنهجية متوازنة؛ لاستعادة الاستقرار الاقتصادى، والحد من التضخم، وتخفيف الأعباء بقدر الإمكان عن المواطنين، مع الالتزام بتحقيق الانضباط المالى، للحفاظ على المسار الاقتصادى الآمن للدولة.. ثقوا فى بلدكم؛ وكما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل، سنتجاوز معًا التحديات العالمية والمحلية الراهنة».

وأضاف الوزير، أن الدولة تعرضت لهزات اقتصادية وضعف شديد فى البنية التحتية عقب عام ٢٠١١، ولم يكن هناك بديل عن البناء والتنمية والإصلاح الاقتصادى، والاعتماد على قدراتنا لحل مشاكلنا المستعصية، موضحًا أن الدولة استطاعت بالفعل تحقيق التقدم الاقتصادى وتحويل نقص الكهرباء والغاز إلى فائض للتصدير، وتم إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب توسعات الأنشطة الإنتاجية، ولكن «مش ببلاش.. ده بتريليونات الجنيهات»، كما نفذنا برنامجًا وطنيًا شاملًا للإصلاح الاقتصادى، انعكس فى تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادى قبيل الأزمات العالمية المتعاقبة.

وأشار الوزير، إلى أن عجز الموازنة تراجع خلال ٦ سنوات من ١٢,٥٪ إلى ٦,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلا أن ما يشهده الاقتصاد العالمى والمصرى من ظروف استثنائية اشتدت بتداعيات الحرب بأوروبا، فى أعقاب جائحة

كورونا، تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في العام المالي الحالي إلى ٦،٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام؛ نتيجة للضغوط الشديدة على الخزانة العامة للدولة حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات؛ بسبب اختلال ميزان العرض والطلب، ومن ثم تضاعفت قيمة الفاتورة الاستيرادية، بينما تسببت السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية العالمية ومن ثم خروج ما يعرف بالأموال الساخنة من الأسواق الناشئة بما فيها مصر، وارتفاع تكاليف التمويل، وبات الوصول للأسواق الدولية صعبًا ومكلفًا، وتراجعت الإيرادات العامة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تتعامل معه الدولة بحزمة إجراءات وتدابير أكثر توازنًا لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية.

وأوضح الوزير، أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من ١٠٢،٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيه ٢٠١٦ إلى ٨٧،٢٪ في يونيه ٢٠٢٢ لكنه سيتأثر مؤقتًا بتداعيات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، خاصة مع تغير سعر الفائدة، ونتوقع ارتفاعه خلال العام المالي الحالي إلا أننا نستهدف وضعه في مسار نزولي على المدى المتوسط، لافتًا إلى أننا حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة ١،٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الماضي بدلًا من عجز أولى استمر لأكثر من ٢٠ عامًا، ونستهدف ٢،٥٪ من الناتج المحلي في موازنة العام المالي المقبل؛ بما يسهم في خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية.

وأكد الوزير، أننا نراهن على تعظيم دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى من خلال المضى فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، فى إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، بحيث يكون القطاع الخاص قاطرة التنمية فى مصر.

وأعرب الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس أمناء جامعة بدر بالقاهرة، عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ لتبليته لدعوة جامعة بدر بفتح باب النقاش مع العمداء والأساتذة والطلاب حول وضع الاقتصاد المصرى قبل وبعد الأزمات العالمية، وقيامه بالرد على جميع الاستفسارات التى تدور فى أذهان الشباب بلغة مبسطة، تشرح الحقائق دون تهوين أو تهويل، ضمن فعاليات الموسم الثقافى لهذا العام.

وأوضح، أن إدارة الجامعة حريصة على تقديم النماذج الناجحة فى مجال العمل العام والخاص لصناعة القدوة بين الطلاب والطالبات، وغرس قيم العمل والاجتهاد والمثابرة لتحقيق الأهداف، وتجاوز التحديات.

وقال الدكتور عمرو الإترى نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا وشئون البيئة وخدمة المجتمع، إننا حريصون على تنمية الوعى الوطنى لدى الطلاب والطالبات، بحيث لا نتركهم فريسة سهلة للشائعات التى تستهدف النيل من مصر، وعرقلة مسيرتها التنموية غير المسبوقة، مشيراً إلى أن وزير المالية



استطاع أن يرسم صورة مبسطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لمصر قبل وبعد الأزمات العالمية.

وأهدى الدكتور حسن القلا، درع جامعة بدر بالقاهرة للدكتور محمد معيط وزير المالية؛ تقديرًا لجهوده في إدارة شئون المالية العامة للدولة وسط أمواج عاتية من التحديات العالمية